ARTICLE

تأثير ميثاق مراكش للهجرة في المغرب:

دور الحكومة والمجتمع المدني

إعداد: يونس عربوي*

ترجمة: رشيد شحمي**

تقديم

تم اعتماد الميثاق الدولي للهجرة في ديسمبر 2018، من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة (المشار إليه فيما يلي بـ: "الميثاق" (PMM)، في مراكش وقد صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]. وعلى الرغم من أن وثيقة "ميثاق مراكش" هي وثيقة غير ملزمة رسميًا[2]، إلا أن الدول التي تبنتها تقبل مع ذلك الالتزام بإيلاء الاعتبار الواجب لها و"بحسن نية"[3]. ولذلك فإن الميثاق يتضمن توقعا للامتثال من طرف الدول[4]. وعلى الرغم من أن هذا التوقيع ليس ملزمًا قانونيًا، إلا أنه يفرض تأثيرا على أنظمة الهجرة الوطنية[5]؛ إذ يمكن للحكومات استخدامه لوضع سياسات وطنية للهجرة، مع استخدامه كذلك في الدفاع عن حقوق المهاجرين من قبل المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والممارسين القانونيين، كأساس لتطبيق القانون الوطني والدولي.[6]

---

* أستاذ مساعد في قانون الهجرة، مركز أمستردام لقانون الهجرة واللاجئين، الجامعة الحرة فريجي أمستردام.
وللاطلاع على المقال الأصلي كاملا ينظر:

Arbaoui, Y. (2022). The Impact of the Marrakech Compact for Migration in Morocco: The Role of the Government and of Civil Society. Verfassung und Recht in Übersee (World Comparative Law) , 55(1), 19-43. https://doi.org/10.5771/0506-7286-2022-1-19

** أستاذ وباحث في التاريخ الحديث والمعاصر، والتاريخ الاجتماعي: التراث والهجرة.

[1]UNDocA//73/195(11January2019).
[2]GCM,para.15 and53
[3]*Vincent Chetail*, International MigrationLaw,Oxford2019, p.295.SeealsoArticle2(2)of the UN Charter.
[4]*Chetail*,note3,pp.299–300.Cf.*DinaShelton*,InternationalLawandRelativeNormativity,in:MalcolmEvans(ed.), International Law, New York 2010,p.163.
[5] *Alessandro Bufalini*, The GCM: Whatisits contribution to International Migration Law? QIL, Zoom-in 58 (2019), p. 10.
[6]*Bufalini*, note 5, pp. 14–16.

وبوصف أكثر دقة، نص وثيقة "ميثاق مراكش" على إمكانية إجراء متابعة تفصيلية بما في ذلك عمليات المراجعة الإقليمية توافقا مع الصيغة العالمية[7]. وعلاوة على ذلك ، يشجع الميثاق الدول على تطوير استجابات وطنية طموحة لتطبيقه، وإجراء مراجعات منتظمة للتقدم المحرز على المستوى الوطني[8]، ويشدد على وجه الخصوص على أن هذه المراجعات يجب أن تأخذ أيضًا في الحسبان مساهمات جميع الأطراف الفاعلة[9]. وبالنظر إلى مقاربة "المجتمع بأكمله"[10] المطبقة في جميع أجزاء بنود وأهداف "ميثاق مراكش"، فإنها تشمل أيضًا الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ولتوسيع إمكاناته، يجب أن تكون "المرونة" القانونية لآلية المراجعة متوازنة مع عقوبات سياسية قاسية، بمعنى سياسة صارمة كـ "التسمية والتشهير والعقاب" في حالة عدم الامتثال[11]. ويمكن دعم مثل هذه الآلية السياسية بشكل فعال والبدء بها من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ليس فقط من خلال المشاركة في تطبيق الميثاق، ولكن أيضًا في معارضة وتحدي الدول عندما لا تحترم أهدافه.[12]

وإذا كان الاتفاق سيؤثر في نهاية المطاف على أنظمة الهجرة الوطنية، فإن كيفية تأثيره تعتمد بشكل حاسم على كيفية مشاركة الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة غير الحكومية في الممارسة العملية.

وفي هذا السياق، تركز هذه الورقة على دور الحكومة والمجتمع المدني، وتتساءل: إلى أي مدى تدعم ممارساتهما آلية ومشاريع "ميثاق مراكش"؟ وما إمكاناته كأداة قانونية غير ملزمة للتأثير على أنظمة الهجرة الوطنية؟ وللإجابة على هذين السؤالين، ستركز هذه الورقة على مدى تطبيق الميثاق في المغرب كدراسة حالة. ويمكن تفسير اختيار هذه الدولة بثلاثة أسباب:

أولاً: بالإضافة إلى كونه بلد هجرة وعبور للمهاجرين، أصبح المغرب على نحو متزايد وجهة وملجأ للمهاجرين من جنوب الصحراء.

---

[7] GCM, para.50.
[8] GCM,para.53.
[9] Ibid.
[10] GCM,para.15 and44.
[11] *Bufalini*, note 5, pp. 22–23.
[12] *Carolina Gottardo/ Nishadh Rego*, The Global Compact for Migration (GCM), International Sol-idarity and Civil Society Participation: a Stakeholder's Perspective, Human Rights Review 4(2021),p.16.Cf.*ElspethGuild/TugbaBasaran/KathrynAllinson*,FromZerotoHero?Ananalysis of the human rights protections within the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration (GCM), International Migration57(2019), p. 54.

ثانيًا: أدخل المغرب سياسة جديدة للهجرة في عام 2013، واكتسب دورًا قياديًا في تطوير سياسة الهجرة الخاصة بالاتحاد الأفريقي .[13]

ثالثًا : شارك المغرب وبفعالية في المفاوضات الحكومية الدولية التي أدت إلى عقد "ميثاق مراكش".[14]

لذلك، يمكن أن نتوقع أن الحكومة المغربية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المغرب على دراية بآلية الميثاق ومحتواه وأهدافه. ولإجراء تحليل أكثر تفصيلاً لتأثير المشاركة الحكومية وغير الحكومية في التقييم الجزئي للميثاق، ستركز الورقة تحليلها على الهدف رقم 15، الذي يخص توفير الخدمات الأساسية للمهاجرين، كإجراء اختبار.

إن دراسة كيفية مشاركة الجهات الحكومية وغير الحكومية في هذا الهدف المحدد سيوفر معلومات أكثر تفصيلاً عن تأثير النموذج العالمي للهجرة على سياسة الهجرة المغربية. ولإجراء هذا التقييم، تعتمد الوثيقة على التقارير الحكومية، لاسيما تلك المنشورة بموجب آلية مراجعة وتقييم "ميثاق مراكش". بالإضافة إلى ذلك، تشير إلى تقارير المجتمع المدني التي تتناول وضع المهاجرين في المغرب فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية للمهاجرين. وفي الأخير، أجريت أيضًا مقابلات شبه منظمة مع السياسيين وأعضاء المجتمع المدني للحصول على فكرة حول كيفية تقييمهم لتأثير "ميثاق مراكش" حتى الآن. وقد حددت محاور الورقة على النحو التالي:

- يعرض المحور الأول ردود الحكومات والممارسات المتعلقة ببرنامج الرصد والتتبع العالمي.
- يعيد المحور الثاني بناء وجهات نظر المجتمع المدني.
- لتوضيح هذه الردود، يفحص المحور الثالث الممارسات الوطنية المتعلقة بالهدف 15 من نموذج التنسيق العالمي.
- وفي المحور الرابع، أقوم بتحليل مدى دعم الممارسات الوطنية لإمكانات "ميثاق مراكش" للتأثير على نظام الهجرة في المغرب.
- في المحور الخامس، أختم بمنظور حول مستقبل "ميثاق مراكش" في المغرب.

[13]Mot d'introduction du Directeur Général de l'Institut Royal des Etudes Stratégiques, ‘Migration: facteur de développement et d'opportunités, La gestion des flux migratoires: une priorité de l'agenda africain et mondial’, Forum Crans Montana, Dakhla, Mars2018, pp.3–4.
[14]PolitiqueNationaled’Immigrationetd’Asile,Rapport2018,pp.108–112.

أولا: الممارسة الحكومية لـ"ميثاق مراكش"

طبق المغرب في سنة 2013 سياسة جديدة للهجرة[15]. وتألفت بشكل أساسي من حملتين لتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، فضلاً عن الإصلاح التشريعي. ودخل قانون الاتجار بالبشر حيز التنفيذ في عام 2016، رغم أن القانونين الآخرين لا زالا معلقين[16]. وظل قانون الهجرة لسنة 2013 ساريًا[17]. و حتى لو تم وصف قانون 2016 بأنه أمني[18]، فإن المغرب يعرض سياسته بانتظام على أنها تتبنى مقاربة "إنسانية"[19]. وقد استخدم هذه المقاربة بانتظام لتقديم نفسه على أنه أحد "بلدان الجنوب الأولى" التي طورت "سياسة تضامن لاستقبال المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى"[20]. كما أنه تمكن من اكتساب مكانة رائدة في تطوير سياسة الهجرة في الاتحاد الأفريقي، لكونه أصبح مسؤولاً عن تطوير "الأجندة الأفريقية للهجرة". وقد كان جدول أعمال هذه الأجندة بمثابة إطار عمل للمشاركة الأفريقية في عملية مفاوضات دول البحر المتوسط الشريكة[21]. وفيما يلي، أقدم لمحة عامة عن ممارسات ما قبل الميثاق وما بعده للحكومة المغربية.

1- ممارسات المغرب السابقة للميثاق: كأداة تشجيع لـ"ميثاق مراكش"

دعا المغرب المجتمع الدولي، إلى جانب إدخال وتطبيق سياسة جديدة للهجرة، إلى اقتراح "إطار للإدارة الدولية والإقليمية للهجرة"[22]. وقد شارك بشكل فعال في عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي أدت إلى اجتماع مجلس "ميثاق مراكش". وبالتعاون مع المنظمة الدولية

[15]Pour une analyse de cette politique, voir: *Sara Benjelloun*, Nouvelle politique migratoire et opérations de régularisation dans : Konrad-Adenauer-Stiftung (ed.), La nouvelle politique migratoire marocaine, Rabat 2017, pp. 35–75.

[16]Loi n° 27-14 du 25 août 2016 relative à la lutte contre la traite des êtres humains, Bulletin officiel, 2016-12-15, n°6526, pp.1952–1955;Projetdeloi66-17relatifaudroitd'asileetauxconditionsdesonoctroi ; Loi n°72-17 relatif à la migration.

[17]Loi n° 02-03 du 11 novembre 2003 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières.

[18]Communiqué de Presse GADEM, Pourlesdixansdelaloisécuritaire02-02, enfiniraveclavision répressive de la migration, 27 Novembre 2013, https://www.lacimade.org/cp-gadem-pour-les-dix-ans-de-la-loi-securitaire-02-%E2%80%9003-en-finir-avec-la-vision-repressive-de-la-migration/(dernière consultation le 3 Janvier 2022).

[19]Ministère délégué chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration Affaires, Politique Nationale d'Immigration et d'Asile, Rapport, Rabat 2017, p. 11, 13, 29, 50, 95 and 96, https://marocainsdumonde.gov.ma/ewhatisi/2018/03/POLITIQUE-NATIONALE_Rapport-2017.pdf;Ibid.,Rapport2018,https://marocainsdumonde.gov.ma/wp-content/uploads/2019/01/Politique-Natio-nale-dimmigration-et-dAsile-_-Rapport-2018.pdf.

[20]Ibid.

[21]*Christophe Bertossi*/*Amal El Ouassif*/ *Matthieu Tardis*, L'agenda de l'Union africaine sur les migrations: une alternative aux priorités européennes en Afrique?, Notes de l'Ifri (Institut Français des Relations Internationales), 2021, pp. 12–13.

[22]Ministère délégué chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, des politiques migratoires du Maroc et du PMM, Rabat 2018, p.8. (ci-après : Ministère délégué 2018).

للهجرة (OIM)، نظمت الدولة دورات استشارية وطنية لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وقدمت توصيات بشأن صياغة الميثاق. بالإضافة إلى ذلك، نظم المغرب وشارك في رئاسة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية سنة 2018 (FMMD)، والذي خطط لـ "أيام المجتمع المدني"، قبل وقت قصير من اعتماد الميثاق[23]. بالإضافة إلى ذلك، أجرت الحكومة "مراجعة أولية" لسياسة الهجرة، على ضوء مسودة الميثاق[24]، وتتناول هذه المراجعة الأولية السياسة الوطنية وفق كل هدف من أهداف الميثاق الثلاثة والعشرين، وتم تقديم مسودة خطة لكل هدف لمواصلة تنفيذ الميثاق. كما استضاف البرلمان المغربي "المؤتمر البرلماني الدولي" حول "ميثاق مراكش"، وأعرب خلالها أعضاء البرلمان الأوربي عن انخراطهم والتزامهم بالدعم الكامل، من خلال سلطاتهم السياسية، للمساهمة في تنفيذ الميثاق[25]. وكذلك، استضاف المغرب المؤتمر الحكومي الدولي الذي تم خلاله اعتماد الميثاق[26]. وأثناء انعقاد الجمعية العمومية التي وافقت عليه، أكدت الحكومة أن تبني "ميثاق مراكش" كان لحظة تاريخية، وأن الأمر يعود إلى المجتمع الدولي لضمان تنفيذه على الوجه الصحيح[27]. وبشكل عام، فقد لعبت الحكومة المغربية دورًا مهمًا ونشيطًا في العملية التي أدت إلى اعتماد الميثاق.

2- التزام ما بعد الميثاق: بين الدفاع عن الوضع الراهن ووضع "البلد البطل"

يفحص هذا المبحث الفرعي مدى مشاركة الحكومة في آلية مراجعة "ميثاق مراكش"، وكذلك الخطوات التي اتخذتها لتنفيذه.

2-1- المشاركة في آلية التقويم

قبل المغرب في يونيو2020[28] دعوة "شبكة الأمم المتحدة للهجرة" (Réseau des Nations Unies des Migrations)، للانضمام إلى مجموعة مبادرة "البلدان البطلة"، وهي مجموعة من

[23]Ministère délégué, Rapport2018, note20, pp.107–112.
[24]Ministère délégué, 2018, note23.
[25]Déclaration finale de la Conférence parlementaire à l'occasion de l'adoption du Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, Organisée conjointement par l'Union interparlementaire et le Parlement du Royaume du Maroc, Rabat 6-7 décembre2018.
[26]United Nations, Intergovernmental Conference on the Global Compact for Migration, Marrakech2018,https://www.un.org/en/conf/migration/ (dernière consultation le 14 Mars2021).
[27]United Nations, General Assembly Endorses First-Ever Global Compact on Migration, UrgingCooperationamongMemberStatesinProtectingMigrants,NewYork2018,https://www.un.org/press/en/2018/ga12113.doc.htm(dernière consultation le 14 Mars2021).
[28]Letter by the Moroccan ambassador to the UN Network on Migration, 26 June 2020, https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/morocco_confirmation_champion_country.pdf(dernière consultation le 3 Janvier 2022). Voir également la lettre de l'ambassadeur du Maroc au Réseau des Nations Unies sur les migrations, 27 August 2020, https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/morocco_reflections_on_champions.p

الدول التي تقود سياسة الهجرة بالقدوة، من خلال العمل كـ "دول رائدة" لتنفيذ "ميثاق الهجرة بمراكش". والفكرة، هي أن حكومات هذه الدول تجتمع بانتظام لمناقشة تجاربها حول الميثاق، بالإضافة إلى أنها ستستفيد من دعم محدد من قبل مؤسسة (RNUM)[29]. وفي هذا السياق ، أعربت الحكومة المغربية عن دعمها القوي والتزامها بمهمة وعمل هذه الشبكة. كما أشارت إلى أنها ستدعم بنشاط تنفيذ وتطبيق الميثاق في المنطقة الأفريقية والعربية[30]. وقد شارك المغرب في اجتماعات "البلدان البطلة" اللاحقة[31]؛ حيث تم التحدث عن الأولويات الأربع للتنفيذ: أولا: الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالهجرة. ثانيا: إدارة الحدود. ثالثا: تقليل نقاط الضعف. ورابعا: اندماج المهاجرين ومساهمتهم في التنمية.[32]

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى[33]، تعلن الحكومة إنشاء موقع على شبكة الإنترنت للمغاربة بالخارج وللمهاجرين المقيمين في المغرب لتزويدهم بالمعلومات ذات الصلة بالهجرة. وفي هذا السياق، تصر الحكومة على الحاجة إلى تعزيز "العيش معًا" وكذلك "مبادرة النجاح". وفيما يتعلق بإدارة الحدود[34]، تشير الحكومة إلى جهودها لمكافحة الاتجار بالبشر. وبخصوص النقطة التي تتعلق بالتقليل والحد من نقاط الضعف[35]، تشير الحكومة أيضا، إلى الجهود المبذولة في سياق جائحة COVID-19 لضمان الوصول إلى الرعاية الصحية للاجئين وطالبي اللجوء، كما أشارت إلى الحاجة إلى دعم فرص التنمية في بلدان المنشأ الواقعة جنوب الصحراء، مضيفة أن هناك برنامجًا لمساعدة المهاجرين من جنوب الصحراء بعد عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. وأما فيما يتعلق بمسألة "الاندماج"[36]، تشدد الحكومة المغربية على ضرورة تسهيل وصول المهاجرين إلى سوق الشغل. وبعد ذلك، اختتمت خطابها (بروح الفوز بالمبادرة)، بالقول إن المغرب كدولة منشأ وعبور ووجهة، يؤمن بأن الميثاق العالمي للهجرة يحدد فهمًا موحدا للهجرة، والمسؤوليات

---

df (dernière consultation le 3 Janvier 2022). (Ci-après : 'Ambassador June 2020';'AmbassadorAugust2020').

[29]UNMN, Champion countries Initiative, https://migrationnetwork.un.org/champion-countries-initiative(dernière consultation le 3 Janvier2022).

[30]AmbassadorJune2020,note29.

[31]UNMN, on Migration Champions Meeting, 26May 2021, https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/docs/champions_summary_26may21_final.pdf; UNMN, Informal Consultation on the role of 'Champion Countries' in the implementation of the GCM, 03 September 2020,https://migrationnetwork.un.org/champion-countries(dernière consultation le 3 Janvier 2022).

[32]Ambassadeur août 2020, note 29. Voir notamment les réflexions du gouvernement jointes à la lettre de l'ambassadeur, pp. 1–2.

[33]Ibid.

[34] Ibid.

[35]Ibid.

[36]Ibid.

المشتركة، وهدفًا محددا من قبل جميع الأطراف للتصدي المشترك لتحديات الهجرة واستغلال فرصها .[37]

وبالإشارة إلى آلية المراجعة الإقليمية، قدمت الحكومة في عام 2020 "مراجعة طوعية" كجزء من المراجعة الإقليمية الأولى لتنفيذ الميثاق في المنطقة العربية[38]. كما استضاف المغرب المؤتمر الإقليمي الأفريقي في عام 2021 .[39]

ورغم أن هذه "المراجعة الطوعية" تعكس أولويات الحكومة المذكورة أعلاه، فإنها لا تتناول كل هدف من أهداف برنامج الرصد العالمي. وعلى الرغم أيضا، من أنها تشير إلى مسودة خطة التنفيذ الوطنية، إلا أنها لم يتم فيها تضمين كل الأهداف في النسخة النهائية من هذه الخطة. علاوة على ذلك ، فإنه لم يحدد فيها ما إذا كانت الإجراءات المخطط لها المذكورة في الفحص الأولي قد تم الاضطلاع بها أم لا. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إنشاء آلية محددة لتنسيق عملية المراجعة؛ وقد تولت الآلية الحكومية الموجودة سابقا والمسؤولة عن تنفيذ سياسة الهجرة الوطنية هذه المهمة، وكانت أيضًا مسؤولة عن تنسيق ومراجعة تنفيذ الميثاق[40]. وأخيراً، لم تذكر نسخة "المراجعة الطوعية" أي مساهمة ملموسة من المجتمع المدني.

2.2- مؤشرات تنفيذ الميثاق

تشير المراجعة الطوعية إلى أنه تم بذل جهود لمواءمة سياسة الهجرة الوطنية مع النموذج العالمي للهجرة، وأن الدولة قد وصلت إلى مرحلة متقدمة في عملية تنفيذها، وذلك بفضل قيادتها الإقليمية[41]. ويذكر التقرير أنه تم إحراز "تقدم كبير" في تنفيذ الميثاق، وأن أهدافه قد تحققت إلى حد كبير[42]. وقد وصفت الحكومة المغربية في مؤتمر المراجعة الإقليمي الأول، سياسة الهجرة الوطنية بأنها تتماشى مع الميثاق العالمي للهجرة[43]. ومع ذلك، لا تقدم المراجعة الطوعية أي مؤشرات ملموسة لتنفيذ ما بعد الميثاق، لأنها تشير بشكل أساسي إلى

[37]Ibid.
[38]Voluntary National Report – Morocco, Rabat 2020: https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/gcm_regional_review_morocco.pdf(dernière consultation le14Mars2021),(ci-après : Voluntary National Report).
[39]African regional review of implementation of the GCM in Rabat, 31 August-1 September 2021, https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/africa(dernière consultation le 4Janvier2022).
[40]VoluntaryNationalReport–Morocco,note39,pp.1–2.
[41]Ibid., p 3 and 7.
[42] Ibid, pp.9-10.
[43]Déclaration du directeur du Département des migrations et des affaires internationales lors de la première revue régionale du PMM dans la région arabe.

تدابير ما قبل الميثاق، ولاسيما تلك التي تم اتخاذها في إطار سياسة الهجرة واللجوء لعام 2013.[44]

والاستثناء الوحيد المتعلق بالهدف رقم 1، هو الذي شجع تكثيف ومواءمة جمع وتبادل البيانات المتعلقة بالهجرة من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة. وفي هذا الصدد، تشير "المراجعة الطوعية" إلى إنشاء "مرصد الهجرة الأفريقي" (Observatoire des Migrations Africaine)، وأعلنت الحكومة المغربية أن تنفيذ الهدف رقم 1 كان من أولويات تطبيق آلية إدارة هذا الميثاق [45]. وقد تم تقديم فكرة إنشاء المرصد من قبل المغرب كجزء من الأجندة الأفريقية للهجرة[46]، وتم قبول هذا الاقتراح ودمجه في إطار سياسة الهجرة للاتحاد الأفريقي لعام 2018 وخطة عملها[47]. وفي عام 2020 ، تم افتتاح مرصد الهجرة الأفريقي[48] في المغرب، كوكالة فنية متخصصة[49] تابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وتتمثل مهمتها في تسهيل تنفيذ الميثاق، من خلال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة في أفريقيا، وتوجيه البلدان الأفريقية لتطوير سياسات الهجرة القائمة على الأدلة.[50]

وإذا كانت الحكومة المغربية نشطة بشكل خاص في العملية التي أدت إلى اعتماد الميثاق، وإجراءاتها الهادفة إلى تطبيقه، فقد أسفر العمل، بعد اعتماده، عن نتائج غير متكاملة؛ فمن ناحية، شاركت الحكومة في "مبادرة البلدان البطلة" وقدمت بشكل استباقي مراجعة طوعية في وقت مبكر من عام 2020، ومن ناحية أخرى، لم تبذل الحكومة الكثير من الجهد لإنشاء

---

[44]Voluntary National Report – Morocco, note 39, pp. 5–7. See also *Arbaoui*, Le Maroc: 'champion' de la mise en œuvre du Pacte de Marrakech?, Revue Hijra 1 (2021), https://www.cjhm.org/revue-numeros(dernière consultation le 4 Janvier 2022).

[45]VoluntaryNationalReport–Morocco,note39,p.3,4,8,11and16. Pour une discussion sur cette question, voir *Arbaoui*, La protection de la vie privée des migrants en Afrique: que peut faire l'Observatoire Africain des Migrations?, in: Elkbir Atouf (ed.), Le Maroc et l'Afrique subsaharienne à travers les rapports migratoires, Ministère de l'éducation nationale, de la formation professionnelle, de l'enseignement supérieur et de larecherchescientifique,encollaborationavecCNRST,Marrakech2022.(forthcoming).

[46]*Bertossi*/*El Ouassif*/*Tardis*, note 22. Voir également le discours du Roi lors de la conférence de l'Union africaine, en janvier2018, https://www.maroc.ma/fr/discours-royaux/sm-le-roi-adresse-un-message-au-30e-sommet-de-lunion-africaine-ua(dernière consultation le 3 Janvier2022).

[47]Commission de l'Union Africaine, Cadre de politique migratoire pour l'Afrique révisé et Pland' Action(2018–2030), Addis-Abeba Mai2018, pp.76 and 104.

[48]African Union, Official Inauguration of the African Observatory for Migration in Morocco, Pressrelease Addis-Abeba 17 December 2020, p. 1. Voir aussi : African Union, Assemblée/AU/Dec.695(XXXI),31èmesessionordinaire,Nouakchott,Mauritanie1–2Juillet2018.

[49]Voir article 2 (1) du statut de l'OAM, https://archives.au.int/handle/123456789/8436?locale-attribute=fr (dernière consultation le 3 Janvier 2022)

[50]African Union, Press release December 2020, note 49, pp. 1–2. See also Article 3 AMO Statute, note 50.

مؤسسات مسؤولة عن تنسيق عملية المراجعة المنتظمة في البلد، ولم تحدد مؤشرات ملموسة من شأنها أن تسمح بتقييم مدى توافق سياسات الهجرة مع الميثاق.

ولمزيد من التفصيل، ينظر المحور التالي في أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية خلال فترة التنفيذ الأولى للميثاق في المغرب.

ثانيا: ردود المجتمع المدني المغربي حول الميثاق

ساهم أعضاء المجتمع المدني المغربي بأشكال مختلفة في النقاش الوطني قبل اعتماد الميثاق؛ حيث شاركوا في دورات التشاور الوطنية التي نظمتها الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة، وقاموا بتنظيم لقاءات ومشاورات لمناقشة الميثاق، وأصدروا تقارير وبيانات صحفية تعبر عن مواقفهم، وشاركوا في أيام المجتمع المدني لعام 2018، وكذلك المؤتمر الحكومي الدولي "ميثاق مراكش".

وفي المباحث الفرعية التالية، أقدم أولاً نظرة عامة عن وجهات نظر المجتمع المدني، ثم أوضّح مدى مشاركتهم في الميثاق خلال عملهم اليومي.

1- وجهات نظر المجتمع المدني: بين الشك العميق وبصيص الأمل

تُظهر وجهات نظر المجتمع المدني قبل وبعد الميثاق، أن الميثاق العالمي للهجرة قد أثار مجموعة واسعة من ردود الفعل؛ إذ الغالبية تعارض بشدة الميثاق لأنه سيخدم حصرا مصالح الشمال العالمي، واعترف الآخرون بقيود الميثاق رغم أنهم في نفس الوقت يسلطون الضوء على جوانبه الإيجابية، وترحب مجموعة صغيرة بالميثاق ولو أنها لم تلتزم به بعد.

بادئ ذي بدء، أعربت جمعية "مجموعة مناهضة العنصرية والدفاع عن الأجانب والمهاجرين" عن قلقها من أن مشروع الميثاق المنقح[51] لم يتضمن أي تحسين في حقوق المهاجرين. وأضافت أنها لا تحافظ حتى على الحقوق الموجودة من قبل والمدرجة في الاتفاقيات الدولية، مثل: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (ICRMW) [52]. وتضيف الرابطة أن أهداف الميثاق تفضل مصالح بلدان الشمال، ولا سيما تلك التي تخدمها في مراقبة الحدود وإعادة القبول والإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين، كما انتقدت الدورات

[51]Revised draft of the GCM,28 May 2018, https://refugeesmigrants.un.org/intergovernmental-negotiations(dernière consultation le 3 Janvier2022).
[52]OHCHR, International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families (ICRMW), New York 1990. Le Maroc a ratifié cette convention en 1993. Pour l'état de la ratification de cette convention, voir https://indicators.ohchr.org/ (dernière consultation le 3Janvier2022).

الاستشارية الوطنية حول الهجرة والميثاق. ومن وجهة نظرها، على الرغم من مشاركة المجتمع المدني، فقد تأثرت مشاركته بالمنظمين (الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة)، بمعنى أن النقاش كان "موجهًا" نحو قراءة محددة لقضايا الهجرة.[53]

وعلى نفس المنوال، ترى منظمة "Peoples Global Action-Morocco" (PGAM) أن التنقيحات المختلفة[54] لاتفاقية الميثاق تقوض حقوق المهاجرين، وتشكل سياسة ومحاولة من جانب بلدان الشمال لفرض مقاربتها الأمنية باستخدام شعار التنمية، كأداة دبلوماسية. ودعت هذه المنصة إلى إدراج المعايير التالية في النص النهائي للنموذج العالمي للهجرة:

- أولا: ينبغي أن تكون الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم "ركيزة" من ركائز الميثاق ؛
- ثانيا: يجب على الميثاق حظر احتجاز المهاجرين؛
- ثالثا: ينبغي تجنب التمييز بين المهاجرين النظاميين وغير النظاميين؛
- رابعا: يجب أن تأكيد "الحق في التنقل وحرية تنقل الأشخاص".[55]

كانت ردود الفعل مقسمة داخل منظمة (PGA) فيما يتعلق بالنسخة النهائية من الميثاق[56]، في حين عارضت الأغلبية بشدة الاتفاقية لأنها ستخدم فقط مصالح بلدان الشمال، واعتبرته الأقلية نصًا وقائيًا، وأنه يمنح الحد الأدنى من معايير الحماية على الرغم من قيودها.[57]

وصفت منظمة "Migration Justice" النسخة النهائية من الميثاق بأنها "أداة أمنية" تتجاهل مصالح الجنوب، لأنها تشجع على الاحتجاز والإعادة القسرية، وكذلك إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين. وتضيف أن الميثاق يضفي الشرعية على المعاملة القاسية للمهاجرين "غير المسجلين"، على عكس اتفاقية الأمم المتحدة بشأن العمال المهاجرين، التي تحميهم أيضًا. وتضيف الرابطة أن "الدول الغنية"، من خلال الميثاق، قد حصلت على إمكانية الحد من

[53]GADEM,L'alternatif et le parallèle dans le processus des pactes mondiaux, Rabat31May2018,p. 1.
[54]UN Refugees and Migrants, Intergovernmental Negotiations, https://refugeesmigrants.un.org/intergovernmental-negotiations(dernière consultation le 3 Janvier2022).
[55]PGA-Maroc, Report - Agadir Meeting, Agadir 21–22 June 2018, pp. 13–14, https://ftdes.net/com/Rapport%20Agadir%20Eng.pdf(dernière consultation le 14 Mars2021).
[56]Résultat négocié et approuvé par les gouvernements dans le cadre du PMM, Marrakech 13 July 2018, https://refugeesmigrants.un.org/intergovernmental-negotiations(dernière consultation le 3 Janvier 2022).
[57]PGA-Maroc, Conclusions of the People Global Action, Marrakech 2018, p. 4, https://transnationalmigrantplatform.net/conclusions-peoples-global-action-on-international-migration-development-and-human-rights/(dernière consultation le 14 Mars2021).

الوصول إلى الخدمات للمهاجرين النظاميين، تحت طائلة إحباط جهودهم لمكافحة الهجرة غير النظامية.[58]

وأعلنت "لجنة متابعة المنتدى الاجتماعي المغاربي" أن النسخة النهائية للميثاق مستوحاة بقوة من مصالح أوروبا وأمريكا الشمالية لأنها تشجع على تكثيف الرقابة على الحدود، واحتجاز المهاجرين، وجمع البيانات، والهجرة الانتقائية. ووفقًا لهذه اللجنة، فإن الميثاق يتجاهل احتياجات المهاجرين وبلدانهم الأصلية في الجنوب. وأعربت هذه المنظمة أيضًا عن أسفها؛ لأن الميثاق لم يضف "حقًا دوليًا في حرية التنقل" فيما يتعلق بالمادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أشارت إلى أنه يوفر حماية غير فعالة مقارنة بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم .[59]

ويعتبر "منتدى البدائل المغربية" أن النسخة النهائية من الميثاق العالمي للهجرة هي آلية تعزز مصالح الدول الصناعية، بينما تتجاهل احتياجات الجنوب. وأشارت إلى سياسات الهجرة الانتقائية والمخاطر المرتبطة بهجرة العقول[60] . وأضافت هذه المنصة أنه على الرغم من أن الميثاق العالمي للهجرة يحتوي على "نوايا حسنة" تجاه الجنوب، ولا سيما تلك المتعلقة بتغير المناخ والهجرة (من خلال الهدف 2) ، فإن هذه "النوايا" ليست ملموسة[61] . وأعربت عن أسفها لأن الميثاق يجرم الهجرة غير النظامية، ويسمح باحتجاز المهاجرين[62] . علاوة على ذلك، تنظر هذه المنظمة في الهدف 1 من الميثاق، والذي بموجبه يتم تشجيع الدول على جمع وتبادل البيانات المتعلقة بالهجرة، كأداة لزيادة مراقبة المهاجرين غير النظاميين؛ حيث سيسهل ذلك تحديد الهوية وإعادتهم بعد ذلك قسراً، وهو ما يعود بالفائدة على دول الشمال[63]، وأشارت فقط إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بشأن حقوق العمال المهاجرين، وهي ملزمة قانونًا، في الحاشية، فإن الميثاق بذلك يهمش هذه الاتفاقية، ويفضل مصالح الدول الغنية ودول الهجرة مثل دول الخليج والاتحاد الأوروبي التي ترفض التوقيع

[58] 'Forum-Migrants' en octobre 2018.
[59]Comité de Suivi du Forum Social Maghreb, Halte à la guerre aux migrations! Oui à un Pacte mondial
[60]uiprotègeladignitéetlesdroitshumainsdesmigrants,Marrakech8Décembre2018,https://ftdes.net/halte-a-la-guerre-aux-migrations-oui-a-un-pacte-mondial-qui-protege-la-dignite-et-les-droits-humains-des-migrants/(dernière consultation le 14Mars2021).
Forum des alternatives Maroc, Déclaration de la société civile, le «Pacte Mondial pour une Migration Sure, Ordonnée et Régulière», Rabat 2018, p. 5, https://ftdes.net/rapports/Declaration%20-sur%20le%20Pacte.pdf(dernière consultation le 14 Mars2021).
[61]Ibid., p. 5.
[62]Ibid., p. 3.
[63]Ibid., p. 3.

عليها[64]. ويخلص منتدى بدائل المغرب إلى أن الميثاق له قيمة مضافة محدودة للغاية للمهاجرين، وكذلك للمجتمع المدني الذي يدافع عن حقوقهم، لأنها ليست ملزمة قانونًا.[65]

وتم تكرار هذه الآراء المتشككة خلال مظاهرة عامة في مراكش في يوم اعتماد الميثاق؛ حيث أعربت جمعية "Alarm Phone Morocco" "أصوات المنبه المغرب"، على سبيل المثال، عن مخاوفها بشأن الميثاق، وذكرت أن القضايا الأمنية أصبحت القضية الرئيسية، ونص الميثاق يجعلها أولوية.[66]

كما أن هناك شكوكا أخرى حول دور وتأثير الميثاق، ولو لم تشترك فيها جميع منظمات المجتمع المدني المغربية في مجال الهجرة؛ حيث قالت المنصة الوطنية لحماية المهاجرين (PNPM)[67]، وهي شبكة من ثلاث عشرة منظمة تدافع عن المهاجرين واللاجئين في المغرب، إنه على الرغم من أن النسخة النهائية من الميثاق تحتوي على بعض أوجه القصور[68]، إلا أنها "تقدمية نسبيًا" يمكن استخدامها كإطار للدعوة، على الرغم من أنها ليست ملزمة قانونًا. وفيما يتعلق بأوجه القصور، تأسف منصة (PNPM) لأن الميثاق يجرم الهجرة غير النظامية، وتشير إلى أن التمييز بين المهاجرين النظاميين وغير النظاميين يمكن أن يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وتأسف أيضًا لأن الهدف رقم 15 من خطة الألفية الجديدة لا يتضمن حاجزا يحظر مشاركة المعلومات بين مقدمي الخدمات وخدمات الهجرة. وعلى الرغم من ذلك، تعتقد منصة (PNPM) أنه نظرًا لأن الميثاق العالمي للهجرة يستند إلى معاهدة حقوق الإنسان الدولية الحالية، يمكن للمجتمع المدني استخدامه كإطار عمل للمرافعة. وفقًا لهذه المنصة، نظرًا لأن الميثاق ينص على أنه يجب على الدول احترام الحقوق الأساسية في كل مرحلة من مراحل الهجرة، فقد يكون لها تأثير إيجابي على حياة المهاجرين، خاصة إذا استخدمها المجتمع المدني بشكل استراتيجي. ووفقًا لها، فإن الميثاق يوفر مفردات إيجابية يمكن البناء عليها، ولا سيما العناصر المتعلقة باحترام الحقوق الأساسية للحياة لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم[69]. وفيما يتعلق بأهداف

---

[64]Ibid., p. 3.
[65]Ibid., p. 5.
[66]*Salaheddine Lemaiz*, Reactions on the Ground to the Global Compact for Migration, Inter Pressservice, Marrakech December 2018, http://www.ipsnews.net/2018/12/reactions-ground-global-compact-migration/(dernière consultation le 3 Janvier2022).
[67]https://www.facebook.com/PNPM.MA/.
[68]PNPM,PositionnementautourduPacte:LePactecommeuncadrederéférencepourlesacteursdeplaidoyer,Rabat2018,p.3(non publié ; disponible auprès de l'auteur).Voir aussi *Youssef Lakhder*,Q&A: The Global Compact that Respects Human Rights During all Stages of Migration, Inter Press Service, Marrakech December 2018, http://www.ipsnews.net/2018/12/qa-global-compact-respects-human-rights-stages-migration/(dernière consultation le 3 Janvier2022).
[69]Ibid.

"ميثاق مراكش"، رحبت منصة (PNPM) بتلك المتعلقة بإنشاء قنوات للهجرة النظامية، وضعف المهاجرين، والمهاجرين المفقودين، والوصول إلى الخدمات الأساسية والعودة بكرامة .[70]

وكذلك بالمثل، لاحظت جمعية "منار حول الهجرة في المغرب"، خلال مؤتمر 2021 الذي نظمته "مجموعة مجتمعات جنوب الصحراء الكبرى في المغرب" (CCSM[71])، حول سياسة الهجرة المغربية، أنه حتى لو لم يكن الميثاق ملزماً، فإنه يعني ضمنياً التزامًا أخلاقيًا مهمًا، ويمكن استخدامه كإطار مرجعي، كما أشارت إلى أهمية آلية مراجعة الميثاق[72]. وبنفس التعليق، ترحب جمعية التثاقف "Association Interculturelle Kirikou"، التي تعمل في مجال تعليم الأطفال بالميثاق، وتلاحظ أن الوصول إلى التعليم قد تحسن منذ اعتماده.[73]

وأما الموقف المتشكك بشكل عام تجاه إمكانات الميثاق بشأن سياسات الهجرة في المغرب، فيشير إلى أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني كانت مترددة أيضًا في الإشارة إلى الميثاق في حملاتها وإجراءاتها الاستراتيجية. ويبحث القسم التالي إلى أي مدى استخدم الفاعلون في المجتمع المدني المغربي آلية الميثاق العالمي في عملهم اليومي.

2- الميثاق في الممارسة العملية: موقف متردد بشأن استخدام الميثاق لأغراض المناصرة

في هذا المبحث الفرعي، أوضّح مدى تطبيق المجتمع المدني آلية الميثاق في ممارسته للمرافعة. بادئ ذي بدء، في عام 2019 ، نشرت منصة (PNPM) تقريرين تم الإشارة فيهما إلى الميثاق؛ الأول يتعلق بحصول المهاجرين على الخدمات الأساسية ويشير إلى الهدف 15 في المقدمة[74]، ويتعلق التقرير الثاني بالوفيات على الحدود ويشير إلى الهدف 8، حيث وضع فقط في الحاشية[75]. وقد قدمت (PNPM) مسودات هذه التقارير في أيام المجتمع المدني لعام 2018[76]،

[70]PMM, Objectifs 5,7,8,15et21
[71]CCSM,RetoursurlaconférencedU17avril2021:LamiseenapplicationduPacteMondialsurles migrations et ses limites, Rabat 2021: https://www.facebook.com/events/3970936989627609/?ref=newsfeed(dernière consultation le 1 Mars2022).
[72]Rapport de conférence, pp. 6–7(pas encore publié, disponible auprès de l'auteur).
[73]Entretien avec le président de 'l'Association Interculturelle Kirikou'.
[74]PNPM,Etatdeslieuxdel'accèsauxservicespourlespersonnesmigrantesauMaroc,Rabat2019,p. 7, https://www.cjhm.org/wp-content/uploads/2021/04/PNPM-rapport-2019.pdf (dernière consultation le 3 Janvier2022).
[75]PNPM, Identification des personnes migrantes décédées aux frontières maritimes marocaines, Rabat 2019, p. 6, https://www.cjhm.org/wp-content/uploads/2019/03/Rapport-Morts-aux-Frontieres-PNPM28-2-2019-Version-Finale.pdf(dernière consultation le 14Mars2021).
[76]https://www.un.org/en/conf/migration/assets/pdf/PNPM-PNPM-ActionAid-Programme.pdf.

إضافة إلى موقفها من الميثاق في مؤتمر وطني في عام 2019[77]، كما سلطت الضوء على برنامج إذاعي تمت دعوة المجتمع المدني والأكاديميين إليه لمناقشة الميثاق[78]. في نفس الديناميكية، تتشارك "المصحة القانونية هجرة" "Clinique Juridique Hijra" موقف (PNPM)، وقد نشطت مؤخرًا في توعية المجتمع المدني حول فائدة الميثاق[79]. وفي إحدى منشوراتها الأخيرة الصادرة في مدونتها، بناءً على وجهات نظر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي شاركت في الدورات التدريبية التي قدمتها هذه الجمعية ، تمت الإشارة إلى الأهداف 1 و 8 و 15 و16 من الميثاق.[80]

بالإضافة إلى ذلك، عقدت النسخة الأولى من "حوار المجتمع المدني 5 + 5" في عام 2019 في أكادير، وكان الموضوع الرئيسي لهذا الاجتماع هو دور منظمات المجتمع المدني في غرب البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ الميثاق، وهدفه تعزيز التعاون الإقليمي بين دول ضفتي غرب البحر الأبيض المتوسط[81]. وفي هذا الصدد، قالت لجنة الهجرة الإقليمية في أكادير إن الاجتماع يهدف إلى مناقشة كيفية تمكين المجتمع المدني من لعب دور مهم في دعم سياسات الهجرة الوطنية في المنطقة.[82]

---

[77]Marocdiplomatique,SIEL2019:Près de 30.000 visiteurs au stand du CNDH consacré à la promotion des droits des migrants, Casablanca 18 Février 2019, https://maroc-diploma-tique.net/siel-2019-pres-de-30-000-visiteurs-au-stand/ (dernière consultation le 3 Janvier 2022).

[78]Portail e-Joussour, Radio Interview, Rabat 8 November 2018, https://www.facebook.com/ejoussourportal/videos/1165437483610222/ (dernière consultation le 3Janvier 2022).

[79]Cette association a co-publié un manuel comprenant une analyse des vingt-trois objectifs du PMM: Refugee Law Initiative/Plateforme national Protection Migrants/Clinique JuridiqueHijra, AnalysedesObjectifsduPactemondialpourdesmigrationssûres, ordonnéesetréguli ères –version française, Rabat 2019, https://www.cjhm.org/wp-content/uploads/2019/03/Analyse-des-Objectifs-du-Pacte-mondial-pour-des-migrations-s%C3%BBres-ordonn%C3%A9es-et-r%C3%A9guli%C3%A8res-%E2%80%93-version-fran%C3%A7aise-1.pdf (dernière consultation le 3 Janvier 2022).Elle a également organisé des formations au profit de la société civile et des institutions des droits de l'homme : Clinique Juridique Hijra, le Pacte Mondial pour des Migrations sûres, ordonnées et régulières: analyse et indicateurs d'implémentation, Ecole d'Hiver-1ere Edition, Rabat 2021, https://www.linkedin.com/posts/clinique-juridique-hijra_appel-%C3%A0-inscription-formation-pacte-mondial-activity-6744241279170875392-XkTl (dernière consultation le 3 Janvier 2022).En décembre 2021, cette association a publié un numéro spécial sur le PMM dans sa revue Hijra., https://www.cjhm.org/revue-numeros (dernière consultation le 3 Janvier2022).

[80]Clinique Juridique Hijra, Recommandations d'implémentation du Pacte de Marrakech au Maroc, Novembre2021, https://www.cjhm.org/archives/2827 (dernière consultation le 3Janvier2022).

[81]FundacionEuroarabe,PremièreÉditiondu«Dialogue5+5delasocietécivile»àAgadir,Aga-dir 26 Decembre 2019, https://www.fundea.org/es/node/2403 (dernière consultation le 3 Janvier 2022);Telegramme,Video,Migrations:UnepremièreÉditionreussidu«Dialogue5+5dellasocieté

[82] ivile » à Agadir, 30 Novembre 2019, https://telegramme.info/video-migrations-une-premiere-edi-tion-reussie-du-dialogue-55-de-la-societe-civile-a-agadir-46618.html (dernière consultation le 3 Janvier2022).

والطرف الآخر الذي انخرط مع الميثاق في عمله اليومي هو "تجمع المجتمعات جنوب الصحراء الكبرى في المغرب" (CCSM)؛ حيث يرى أنه على الرغم من أن هذه الجمعيات تفضل الإشارة إلى الاتفاقية الدولية الملزمة قانونًا لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلا أنها تستخدم أحيانًا الميثاق في عملها الترافعي، ولا سيما الأهداف 4 و15 و17.[83] وفي عام 2021، في مؤتمر (CCSM) المذكور أعلاه[84]، رحبت "منظمة العمل الديمقراطية للعمال المهاجرين في المغرب" ببرنامج الميثاق، رغم أنها شددت على أن حالة هشاشة المهاجرين لم تتغير[85]. ووفقًا لجمعية "أصوات النساء المهاجرات"، من الصعب قبول التزام المغرب بالهدف رقم 17 من الميثاق العالمي للهجرة، الذي يشجع الدول الأعضاء على القضاء على جميع أشكال التمييز، لأن النساء المهاجرات ما زلن يعانين من التمييز.[86]

وبشكل عام، تشير العديد من منظمات المجتمع المدني إلى الميثاق العالمي في تقاريرها، ولكن لفترة وجيزة فقط وليس كإطار مرجعي، وعلى سبيل المثال ، تشير الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرات " Association Marocaine d'Etudes et de Recherche sur les Migrations" (AMERM) إلى الميثاق مرتين في تقريرها عن وضعية المهاجرين بدون جنسية. ويرى التقرير أنه نظرًا لأن المغرب قد أيد ميثاق الهجرة العالمي، فيجب عليه الوفاء بالتزاماته، من خلال اعتماد تشريع جديد للهجرة، والتصديق على الاتفاقيات الخاصة بمسألة انعدام الجنسية[87]. وعلى سبيل المثال، تشير "المنظمة المغربية لحقوق الإنسان" إلى الميثاق بشكل ثانوي فقط، في تقريرها لعام 2019 حول وضع حقوق الإنسان في المغرب[88]. وبصرف النظر عن هذه الاستثناءات، فإن الغالبية العظمى من الجهات الفاعلة في مجال الترافع بشكل عام لا تشير إلى الميثاق في تقاريرها.[89]

Telegramme,note82.

[83]Entretien avec le coordinateur du CCSM.

[84]CCSM2021, note 72.

[85]Rapport de conférence, note 73, pp. 4-5

[86]Ibid., pp. 5–6.

[87]AMERM,Laprévention del'apatridie chez les migrants et leurs enfants en Afrique du Nord: le rôle des pays d'accueil et des pays d'origine dans l'enregistrement des naissances et la délivrance des documents d'identité: Le cas de l'Égypte et du Maroc, Rabat 2019, p.20 and 90, http://citizenshiprightsafrica.org/wp-content/uploads/2019/12/AMERM_Rapport-Apa-tridie-Migrants-fin_2019.pdf(dernière consultation le 14 Mars 2021).

[88]OMDH,Rapport annuel sur la situation des Droits Humains au Maroc 2019, Rabat 2020, p.163, https://www.fes-maroc.org/fileadmin/user_upload/publications/Rapport_OMDH_VERSION-FRANCAIS_avec_cov.pdf (dernière consultation le 14Mars2021).

[89]J'ai enquêté sur les rapports suivants: Economia, HEM Research Center, Les déterminants socioculturels d'accès à la santé des personnes migrantes au Maroc, Rabat 2021, http://economia.ma/fr/Travaux-de-recherche/etude-les-d%C3%A9terminants-socioculturels-d%E2%80%99acc%C3%A8s-%C3%A0-la

وأما جمعية "كاريتاس المغرب"، فلا تتفق مع موقف المنصة (PNPM)، وتعتبر أن الميثاق "غير مجد". ولهذا السبب، فإن الجمعية لا تشير إليه في عملها اليومي فيما يتعلق بالحصول على الخدمات[90]. علاوة على ذلك، أوضحت جمعية مستقبل أطفالنا " Association Meilleur Avenir pour Nos Enfants" أنها تلتزم بموقف منصة (PNPM)، ولكنها لا تشير إلى الميثاق في عملها اليومي[91]. وبالمثل، فإن جمعية التضامن "Association Maroc Solidarité Médico-sociale" هي الأخرى تدعم موقف (PNPM)، ولكنها لا تشير إلى الميثاق وتقول: "إنه ليس قانونًا"[92]. وتتأسف أيضا، جمعية أضواء حول الهجرة في المغرب "Lumière sur l'Emigration au Maroc" على أن المجتمع المدني لا يلعب دورًا في مراقبة تنفيذ الميثاق، وتدعو المجتمع المدني لاستخدامه كإطار للترافع، لأن المغرب لديه التزام أخلاقي لتنفيذه[93]. كما تتأسف كذلك، جمعية التثاقف "Intercultural Association Kirikou" لأنه بعد اعتماد الميثاق، لم يشارك المجتمع المدني في مناقشة ما بعده، على عكس مشاركته النشطة أثناء عملية الصياغة. وأن أوجه التعاون التي تمت أثناء عملية الصياغة لم تتحقق في شكل تعاون في مرحلة التنفيذ. ووفق تقريرها، كان على المجتمع المدني أن يضع آليته الخاصة لرصد المناقشات خلال عملية الاعتماد، والتفاوض بشأن الميثاق.[94]

---

[90] Ant %C3%A9-des-personnes (dernière consultation le 14 Mars 2021); Association MarocainedesDroitsHumains(AMDH),RapportMigrationetAsileàNador:degravesviolationsau servicesdespolitiquesmigratoiresEuropéennes,Nador2019;OrganisationdémocratiquedesTravailleurs Immigrés au Maroc, Durcissement des Conditions de Renouvèlement des Titres deséjour des Personnes Migrantes au Maroc, Rabat 2020; ASCOMS, Les Personnes Migrantes ensituation régulière risquent de basculer dans l'irrégularité, Rabat 2020, https://www.facebook.com/Plateforme-Ascoms-152957588907804/photos/pcb.629609484575943/629609391242619/;
Association Beni-Znassen pour le développement, la culture et la solidarité-Oujda (ABCDS) et autres Association des Sénégalais du Maroc Oriental (ASMO), Association Sakia-al-Hamrapour la Migration et le Développement-Laayoune (ASHMD), Organisation Démocratique des Tra-vailleurs immigrés au Maroc (Odt-I), Conseil des Migrants Subsahariens au Maroc (CMSM), Association Rencontre Méditerranéen pour l'immigration et le développement (ARMID)), Covid19 et situation des migrants et refugiés au Maroc, Oujda 2020; Association Thissaghanasse pour la Culture et le Développement (ASTICUDE), Communiqué / Appel, Nador 2020 ; GADEM, Covid-19: le gouvernement marocain en action mais quelles mesures pour les personnes étrangèresauMaroc?,Rabat2020,https://www.gadem-asso.org/covid-19-le-gouvernement-marocain-en-action-mais-quelles-mesures-pour-les-personnes-etrangeres-au-maroc/(dernière consultation le 14 mars 2021); GADEM, Pour un moratoire sur l'application des dispositions de la loi n° 02-03relatives au séjour des étranger-e-s au Maroc pour raison humanitaire durant toute la période de l'état d'urgence sanitaire!, Rabat 2020, https://www.gadem-asso.org/pour-un-moratoire-sur-lapplication-des-dispositions-de-la-loi-n-02-03-relatives-au-sejour-des-etranger-e-s-au-maroc-pour-raison-humanitaire-durant-toute-la-periode-de-letat-d/(dernière consultation le 14 mars 2021).
Correspondance par courriel avec le directeur de 'Caritas Rabat'.

[91]Entretien avec deux membres du personnel d''AMANE'.

[92]Correspondance par courriel avec le président de 'MS2'.

[93]Rapport de conférence, note 73, pp. 6–8.

[94]Entretien avec le président de cette association.

وبينما يشير بعض الفاعلين في المجتمع المدني إلى الميثاق العالمي وأهدافه في تقاريرهم، فهم مترددون عمومًا في استخدام الميثاق لأغراض المرافعة. وقد كانت الشكوك الأساسية حول قدرتها على تحسين سياسات الهجرة تترجم، بشكل أو بآخر، مباشرة إلى ممارسة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تنفيذ الميثاق.

ثالثا: حالات الاختبار: تنفيذ الهدف 15 في المغرب

بينما تناولت الأقسام السابقة التصورات والمواقف العامة للحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني تجاه الميثاق، فإن كيفية ترجمة هذه المواقف العامة إلى ممارسة سياسية ملموسة ليست واضحة بعد. من أجل إلقاء مزيد من الضوء على تفاصيل وديناميات تنفيذ الميثاق فيما يتعلق بقضايا السياسة الملموسة، يقدم هذا القسم ردود الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني على الهدف رقم 15 من الميثاق.

سأصف أولاً الإطار المعياري المتضمن في الهدف رقم 15، ثم سأقدم وجهة نظر الحكومة على أساس الفرز، وخطة التنفيذ، والمراجعة الطوعية. وفي الأخير، سأعطي تقريرًا عن وجهات نظر المجتمع المدني.

1- مؤشرات تنفيذ الهدف رقم 15

تلتزم الدول بموجب الهدف رقم 15، بضمان أن جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، يمكنهم ممارسة حقوقهم الإنسانية من خلال ضمان الولوج الآمن من الخدمات الأساسية. ويصرح هذا الهدف بالأساس بأهمية الولوج إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية، كما لا يستبعد الخدمات الأخرى. تُظهر الإشارة الصريحة إلى التعليم والرعاية الصحية أن الدول تأخذ هاتين الخدمتين الأساسيتين على محمل الجد، الأمر الذي يمكن أن يعزز التنفيذ الفعال للهدف 15.[95] ولضمان الولوج إلى هذه الخدمات، ينصح الهدف 15 الدول بشكل أساسي بضمان تمكينها عبر أربعة أبعاد: الحقوق التي يوجبها القانون، الولوج إلى العمل، الولوج القابل للتطبيق، الولوج الخاضع للرقابة. وفي نفس السياق، يتم تشجيع الدول على إنشاء أو تكليف مؤسسة قائمة على حقوق الإنسان لرصد الولوج إلى تلك الخدمات[96].

[95]*Bethany Hastie*, GCM Commentary: Objective 15: Provide access to basic services for migrants, RLI GCM blog series, 15 October2018 https://rli.blogs.sas.ac.uk/2018/10/15/gcm-commentary-objective-15-provide-access-to-basic-services-for-migrants/(dernière consultation le 4Janvier2022).

[96]PMM, Objectif 15, point (d). A ce propos, voir *Hastie*, Commentary on the Implementation of Objective 15: Access to Basic Services, RLI GCM blog series, 21 January2021, https://rli.blogs.sas.ac.uk/2021/01/21/commentary-on-the-implementation-of-objective-15-access-to-basic-services/ (dernière consultation le 4 Janvier2022).

أما فيما يتعلق بالحقوق التي يوجبها القانون، يشجع الهدف 15 الدول على سن القوانين واتخاذ التدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز، بغض النظر عن الحالات التي قد لا تكون فيها الخدمات المقدمة هي نفسها وفقًا لقانون الهجرة[97]. وتتمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف في مراجعة التشريعات الوطنية القائمة، والمتعلقة بالحصول على الرعاية الصحية والتعليم، من أجل تحديد الحالات التي يتم فيها إخفاء التمييز على أسس أخرى، غير مسموح به، على أنه تمييز على أساس حالة الهجرة (مصرح بها).[98]

وبخصوص الولوج إلى العمل، يشجع الهدف 15 الدول على دمج الاحتياجات الصحية للمهاجرين في السياسات الصحية الوطنية، وتقليل حواجز الاتصال، على سبيل المثال من خلال تزويد مقدمي الرعاية الصحية بالتدريب مع مراعاة الاختلافات الثقافية[99]. كما يشجع الهدف الدول على توفير تعليم شامل للأطفال المهاجرين ذي جودة مماثلة لجودة تعليم الأطفال غير المهاجرين، فضلاً عن جودة تعليم اللغات واكتسابها[100]. بالإضافة إلى ذلك، يدعو الهدف 15 الدول إلى إنشاء نقاط خدمة آمنة ويسهل الوصول إليها، وتوفير المعلومات ذات الصلة بالخدمات الأساسية[101].

وفيما يتعلق بالولوج المستدام/ الدائم، والقابل للتطبيق، يشجع الهدف 15 الدول الأعضاء على ضمان سلامة وأمن المهاجرين، ولا سيما من هم في وضع غير نظامي. ويشجع كذلك، الدول على ضمان التعاون بين مقدمي الخدمات وسلطات الهجرة، بدون تأثير على وضع المهاجرين غير النظاميين، كحرمانهم من الوصول الآمن إلى الخدمات الأساسية أو انتهاك حقوقهم الأساسية في الخصوصية والحرية والأمن في الأماكن التي يتم فيها تقديم الخدمات الأساسية[102]. وعلى عكس النسخة السابقة من الميثاق، لا يشجع هذا الهدف الدول بشكل صريح على تضمين "جدار حماية" يحظر تبادل المعلومات بين سلطات الهجرة ومقدمي الخدمات.

وبخصوص البعد الرابع والأخير، المتعلق برصد الولوج إلى الخدمات، يشجع الهدف 15 الدول على إنشاء أو تفويض مؤسسات وطنية مستقلة، مثل هيئات حقوق الإنسان، من أجل دراسة الشكاوى المتعلقة بالحالات التي يُرفض أو يعيق فيها بشكل منهجي حصول المهاجرين على

---

[97]PMM, Objectif 15, point(a).
[98]*Hastie*, GCM Indicators : Objective 15: provide access to basic services for migrants, RLI GCM blog series, 17 March2019, https://rli.blogs.sas.ac.uk/2019/03/17/gcm-indicators-objective-15-provide-access-to-basic-services-for-migrants/(dernière consultation le 4Janvier2022).
[99]PMM,Objectif15,point(e).
[100]PMM,Objectif15,point(f).
[101]PMM,Objectif15,point(c).
[102]PMM,Objectif15,point(b).

الخدمات الأساسية، لتيسير الحصول على الإنصاف وضمان تطوير الممارسات[103]. وتتمثل الخطوة الحاسمة نحو تنفيذ الهدف 15 في تكليف مؤسسات حقوق الإنسان المستقلة بضمان الولوج والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم.

2- وجهة نظر الحكومة في تنفيذ الهدف 15

إذا كانت المراجعة التقييمية تتعلق بالحكومة من خلال الهدف 15، كما أشير أعلاه، فليس هذا هو الحال بالنسبة للمراجعة الطوعية. ولذلك يستند هذا القسم الفرعي إلى تقرير ما قبل عرض الميثاق. وفيما يتعلق بالحقوق التي ينص عليها القانون، تقول الحكومة إن الحصول على التعليم والصحة: "مكفول للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، بغض النظر عن وضعهم الإداري، على قدم المساواة مع المواطنين المغاربة".[104]

يتم تنظيم هذه الخدمات في توجيهات سياسية، تسمى مناشير، صادرة عن الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى. كما، أنها ليست أعمالًا قانونية أو قرارات إدارية، أي أنها، من حيث المبدأ، ليس لها طبيعة قانونية، لأنها لا تؤثر على النظام القانوني[105]. وفي التعليم، يشير التقييم إلى منشور عام 2013، الذي يمنح الأطفال المهاجرين حق الوصول إلى التعليم[106]. وكذلك، الأطفال الذين لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم العادي، يحصلون على تعليم غير رسمي وتدريب مهني[107]. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، تمت الإشارة إلى تعديل لائحة إجراءات المستشفيات في عام 2011 لتحديد "قبول المرضى غير المغاربة ، أو المصابين، في دور العجزة ، بغض النظر عن وضعهم الإداري في نفس الظروف مثل المرضى المغاربة"[108]. ويتم الرجوع إلى مناشير مختلفة، والتي بموجبها يمكن للمهاجرين الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية والرعاية الطارئة في المستشفيات، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين[109]. وجود توجيهات سياسة ما قبل الميثاق، وحقيقة أن البحث لا يذكر أي تعديلات تشريعية أو سياسية مخططة لمواصلة تنفيذ الهدف 15، تشير إلى أن الوصول إلى الخدمات الأساسية قد تم دمجها بالفعل في

[103]PMM,Objectif15,point(d).
[104]Ministère délégué2018,note23,p.52.
[105]En droit administratif marocain, il y a plusieurs opinions sur la nature juridique des circulaires, voir :https://ifada.ma/articles-selectionnes/globale-8110.html(dernière consultation le 4Janvier2022).
[106]Ministère délégué2018,note23,p.52.Voir également le rapport du Médiateur dans lequel il est fait référence aux circulaires: Médiateur pour la Démocratie et les Droits de L'Homme,
[107]a situation des droits et libertés au Maroc pour l'année 2019, Rabat 2020, p. 122. Le résumé français est disponible sur : https://mediateurddh.org.ma/storage/app/media/Manchoratona/resume-executif.pdf (dernière consultation le 14 Mars2021).
Ministère délégué2018, note 23, p. 53.
[108]Ibid., pp. 53–54.
[109]Ibid.,p.53.Voir aussiOmbudsperson2019,note107,pp.123–124.

السياسة الوطنية قبل اعتماد الميثاق. وفي هذا الصدد ، أوضحت الحكومة أن المغرب قد أدخل بالفعل القوانين اللازمة والمبادئ التوجيهية للسياسة لضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، لذلك ليست هناك حاجة لإدخال سياسة محددة أو تعديل التشريع الحالي.[110]

وفي البعد المتعلق بالتمكين العملي، فإن معظم الإجراءات[111] المقترحة في مشروع خطة التنفيذ الوطنية، المدرجة في المراجعة[112] ، مرتبطة بهذا الهدف، ففيما يتعلق بالرعاية الصحية: اقترحت الحكومة تفعيل الخطة الوطنية للصحة والهجرة، لتحسين قدرات النظام الصحي وإدراج قضايا الهجرة في مناهج المدرسة الوطنية للصحة العامة. وبخصوص الحصول على التعليم، تقترح الخطة دمج قضايا الهجرة في التدريب المقدم لموظفي التعليم (خاصة الإداريين)، وتقديم دورات علاجية في المدارس، وإجراء البحوث حول احتياجات تعليم المهاجرين، من أجل تقييم السياسات الحالية؛ حيث يمكن اعتبار هذه التدابير استجابة إيجابية للهدف 15.

وبخصوص البعد المتعلق بالتمكين والتطبيق المستدام، تجدر الإشارة إلى أن المراجعة الحكومية السابقة تبقى صامتة.

وأما البعد الأخير المتعلق بالمراقبة، فلا تقول الحكومة كذلك شيئًا عن إنشاء أو تفعيل المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان؛ المسؤولة عن متابعة الشكاوى عند رفض الوصول إلى الخدمات الأساسية[113]. وفي مقابلة شفهية، أوضح أحد موظفي الوزارة المفوضة أنه لم يتم تكليف أي مؤسسة مستقلة رسميًا بمراقبة الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتم تأكيد هذه المعلومات من قبل عضو ميداني في المجلس الوطني لحقوق الإنسان[114]. وهذا يتعارض مع الهدف 15، الذي يتطلب صراحة إشراك المؤسسات المستقلة في عملية المراقبة.

وباختصار، لقد وضع المغرب بالفعل عددًا من الحقوق الملموسة في الخدمات الأساسية، لا سيما في سياق التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، فشلت الحكومة حتى الآن في تحديد ومعالجة ممارسات نوعية محددة، ولم توفر المراقبة المستقلة.

---

[110]Entretien avec un membre du personnel du Ministère Délégué chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration.
[111]Ministère délégué2018,note23, pp.54–55.
[112]Ibid, p. 8 and 12.
[113]Entretien avec le délégué ministériel, note111
[114]Entretien avec un membre du personnel de la CNDH. Il convient toutefois de mentionner que la CNDH a co-organisé une 'Consulation régionale des institutions nationales africaines des droits de l'homme sur la révision régionale du PMM', Rabat 26 Août 2021, https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/2_-_regional_consultation_of_african_national_human_rights_institutions_.pdf,https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/side_event_-_regional_consultation_of_african_national_human_rights_institutions_.pdf.

3 - منظور المجتمع المدني في تنفيذ الهدف رقم 15

تظل إشارات المجتمع المدني إلى نموذج الميثاق الدولي، كما ذكر أعلاه، وكذلك أيضًا الهدف 15، محدودة. ويُعد تقرير منصة (PNPM) لعام 2019 استثناءً، رغم أنه يكرر فقط نص الهدف 15 في الفصل التمهيدي، ولا يحتوي على تقييم شامل بناءً على هذا الهدف. لكن هذا لا يعني أن المجتمع المدني لم يراقب مسألة ولوج المهاجرين إلى الخدمات.

وعلى عكس الصورة الإيجابية التي نقلتها الحكومة، أفاد المجتمع المدني[115] والوسيط القانوني الاجتماعي[116] أن القانون الوطني يضمن الولوج إلى التعليم والرعاية الصحية (أي الحق بموجب القانون)، ولكن بقي حق الولوج إلى العمل غير متاح بعد؛ ففيما يتعلق بالتعليم، أفاد بأن المدارس ما زالت ترفض تسجيل الأطفال المهاجرين غير القادرين على تقديم شهادة ميلاد[117]. كما تم التصريح أن بعض المستشفيات ترفض إصدار تقارير الولادة عندما لا يتمكن الآباء المهاجرون من دفع رسوم المستشفى، مما يؤدي إلى عدم تمكن المهاجرين غير الشرعيين من الحصول على شهادة ميلاد[118]. وتتعارض هذه الممارسة مع الهدف 15. وبما أن هذه الوثيقة ليست مطلوبة بشكل عام للالتحاق بالمدارس الابتدائية، فإن هذه الممارسة تتعارض مع مبدأ "عدم التمييز" لأنها تمييز بشكل غير مباشر ضد المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي.[119]

وبخصوص الرعاية الصحية، يُذكر أن حق الوصول إلى المستشفيات يُمنع في كثير من الأحيان، عندما لا يتمكن المهاجرون الذين يسعون للحصول على المساعدة الطبية من تقديم وثائق الهوية[120]. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يُحرم الوصول إلى مراكز الرعاية المحلية عندما لا يتمكن المهاجرون الذين هم في وضعية غير قانونية من تقديم عنوان محل إقامتهم أو سكنهم[121]. ويتعارض هذا الوضع مع الهدف 15 الذي يشجع الدول على الحد من جمع المعلومات المتعلقة بحالة الهجرة من أجل تحفيز التطبيق العملي. علاوة على ذلك، أفادت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن الوضعية القانونية للمهاجر لها تأثير مباشر على الولوج إلى الرعاية الصحية؛ حيث يخشى المهاجرون غير النظاميين الاعتقال من قبل سلطات الهجرة[122]. كما أن المهاجرين غير النظاميين الذين يستقرون في المنطقة الشمالية من البلاد، بالقرب من الحدود الإسبانية

[115]Economia2021, note90; PNPM2019,note 75.
[116]Ombudsperson2020,note107.
[117]Ibid., p. 124. Les tribunaux nationaux ont statué en 2019 que cela violait le droit national et international (Tribunal Administratif de Rabat, 12 Février 2019, Jugement n° 542; Tribunal Administratif de Rabat, 12 Février, Jugement n° 543).
[118]Ombudsperson2020,note107, p.124.
[119]Comparez avec*Hastie*2019, note99.
[120]Economia2021, note 90, p. 50.
[121]Ibid., p. 50.
[122]Ibid, p. 35.

المغربية، مترددون بشكل خاص من الاقتراب من المراكز الصحية؛ لأن الشرطة موجودة بانتظام في المناطق التي يوجد بها مقدمو الخدمات. وتسعى لاعتقالهم وترحيلهم إلى المنطقة الجنوبية من البلاد[123]. وفي هذا السياق، أفادت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن الخدمات الصحية تتبادل المعلومات بانتظام مع سلطات الهجرة، والتي تشرع بعد ذلك في اعتقال المهاجرين المعنيين[124]. وعلى الرغم من أن ممارسة مشاركة المعلومات هذه لا يحظرها الهدف 15، لأنها لا تتضمن صراحةً "جدار الحماية"، فقد أوصى المجتمع المدني مؤخرًا بإدخال "جدار الحماية" وإتاحة قواعد الوصول إلى الخدمة لموظفي ومزودي الخدمة من أجل تحقيق الهدف الصريح للهدف 15 بشكل فعال؛ للحد من منع المهاجرين في وضع غير نظامي.[125]

وبشكل عام، لم تشارك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل كبير مع الهدف 15 من الميثاق في ممارسات المناصرة والدفاع الخاصة بهم. ومع ذلك، ذكرت بعض المنظمات على الأقل الهدف، في مطالبها العامة، لتحسين وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية. وعلى عكس النسخة النهائية من الميثاق، أصر الفاعلون في المجتمع المدني على الحاجة إلى إنشاء "جدار الحماية"، يضمن بشكل فعال الوصول الآمن إلى الخدمات الأساسية وتمنع ترحيل المهاجرين عندما يطلبون هذه الخدمات.

رابعا: تأثير الميثاق في المغرب: الحفاظ على الوضع الراهن بمساعدة **"PMM"**

يتمثل الاهتمام الرئيسي لهذه الورقة في تحليل مدى دعم ممارسات الحكومة والمجتمع المدني لإمكانات الميثاق PMM؛ كأداة قانونية غير ملزمة، للتأثير بشكل فعال على نظام الهجرة المغربي. وقد أظهرت الأقسام السابقة أن الحكومة المغربية، من ناحية، تشارك بنشاط في الميثاق، وتعتمد عليه لإضفاء الشرعية على سياسات الهجرة الخاصة بها، في حين أن غالبية المجتمع المدني، من ناحية أخرى، لا يعتبر أن أهداف الميثاق (PMM) واعدة للغاية، بل إنها مترددة في

[123]PlateformedesAssociationsetCommunautésSubsahariennesauMaroc(ASCOMS),webinaire «DeuxièmePhaseduProjetdeSensibilisationetdePlaidoyerpourl'AccèsdesPersonnesMigrantes, Demandeuses d'Asile et Refugiées aux Services Sociaux de Base (Santé, Éducation et Justice) Tanger-Nador-Oujda» réalisé par la Plateforme ASCOMS, Rabat 2020, https://it-it.facebook.com/EuroMedDroitsTunisie/videos/300250181093042/ (dernière consultation le 13 Mars 2021).For more information about the situation in the Northern region of the country, see: GADEM, Coûts et blessures Rapport sur les opérations des forces de l'ordre menées dans le nord du Maroc entre juillet et septembre 2018 – Éléments factuels et analyse, Rabat 2018, https://loujna-tounkaranke.org/maroc-gadem-couts-et-blessures/(dernièreconsultation le 4 Janvier2022)

[124]Déclaration d'un membre du personnel de l'association 'Lumiére sur l 'Emigration au Maroc' (ALECMA),lors de l'école d'hiver organisée par 'Clinique Juridique Hijra', Rabat 2021 (see note 80, above).

[125]CliniqueJuridiqueHijra2021,note126

الاحتجاج بها. وفيما يلي، أحلل إلى أي مدى هذه الممارسات المتعارضة للحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني تؤثر على تأثير الميثاق في سياسة الهجرة المغربية.

1- ممارسات الحكومة: إضفاء الشرعية على الوضع الراهن من خلال الرجوع إلى الميثاق

تجدر الإشارة في البداية، إلى أن الحكومة قد شاركت بنشاط في عملية التفاوض بشأن الميثاق، وأعربت عن دعمها القوي قبل اعتماده وبعده، وأقرت صراحة بإمكانية تطبيقه، وقد تم التعبير عن هذا في العديد من البيانات الرسمية. وهذه بالتأكيد نقطة انطلاق جيدة للميثاق "PMM" ليكون له تأثير، خاصة إذا تذكر المرء أن المغرب لا يولي أي اهتمام لطابعه غير الملزم قانونًا، على عكس العديد من الدول الأعضاء الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الحكومة بنشاط في آلية مراجعة الميثاق عبر عدة محطات:

أولاً، طورت الحكومة آلية التقييم والمتابعة الأولية، بما في ذلك مشروع خطة التنفيذ الوطنية.

ثانياً، انضم المغرب إلى مبادرة "البلدان الرائدة" التي أطلقتها منظمة (UNMN) وشاركت بنشاط في اجتماعاتها.

ثالثًا، شرعت الحكومة في التقييم والمتابعة الإقليمية في كل من المنطقة العربية والإفريقية. وقدمت تقريرا عن المتابعة والتقييم الطوعي، وشاركت في اللقاء الإقليمي الأول في المنطقة العربية، واستضافت اللقاء الأفريقي.

ولذلك، استجاب المغرب لنداء الميثاق "PMM"، للانخراط في آلية التقييم والمتابعة الخاصة به. وفي البداية، هذه شروط جيدة لكي يكون للميثاق تأثير على سياسة الهجرة المغربية.

يبدو أيضًا، أن حقيقة اعتبار المغرب بلد هجرة وعبور وملجأ يزيد من تأثير الميثاق. وتعتمد أولويات الدول فيما يتعلق بتنفيذ الميثاق على المصالح الوطنية، وما إذا كانت دولاً مضيفة أو دولاً منشأ[126]. وكما ذُكر أعلاه، يأخذ المغرب في الاعتبار موقعه الثلاثي عندما يذكر أنه: "بلد هجرة وعبور وملجأ، ويؤمن بأن الميثاق العالمي للهجرة يحدد فهماً مشتركاً للهجرة والمسؤوليات المشتركة، وهدف مشترك للتصدي لتحديات الهجرة بروح الكسب النافع واستغلال فرصها"[127]. ويتجلى ذلك في أولويات المغرب فيما يتعلق بتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة[128]. كبلد منشأ، يتناول المغرب الجوانب ذات الصلة من الميثاق لمواطنيها المقيمين على التراب المغربي، وعلى

[126] *Gottardo/Rego*, note12, p.12.
[127] AmbassadorAugust2020,note29,p.2.
[128] Ibid., pp. 1–2.

سبيل المثال، إنشاء موقع إعلامي؛ لتعزيز "العيش معا" و إبراز"قصص النجاح". وكدولة عبور، فإنه يهتم بالتحركات عبر الحدود؛ كمواضيع إدارة الحدود، الاتجار بالبشر، التهريب، العودة. وكبلد ملجأ، فإنه يتعامل مع قضية الاندماج؛ من خلال الولوج إلى سوق العمل، والتشريعات المتعلقة بالهجرة (قانون الهجرة واللجوء). وبما أن الميثاق يغطي المصالح والأبعاد الثلاثية للمغرب، فيمكن اعتبارها إطارًا مفيدًا لها، وتزيد من تأثيره.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الحكومة على الميثاق في إضفاء الشرعية على سياستها. ويظهر تقرير المراجعة الطوعية المغرب على أنه بطل تنفيذ الميثاق، ومع ذلك، لم يتم إثبات هذا الادعاء؛ حيث لم تتناول المراجعة الطوعية كل هدف على حدة، ولم تتضمن خطة تنفيذ وطنية؛ كما يتم تنفيذه بدون مساهمة واضحة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مما يفسر سبب تقديم المتابعة والتقييم الطوعي صورة إيجابية ناقصة. ومثل هذه الممارسة لا تعزز آلية مراجعة الميثاق. يوضح البحث السابق للهدف 15، والمعروض أعلاه، أن السياسة الوطنية بشأن الوصول إلى الخدمات لا تتماشى بعد بالكامل، مع آلية إدارة مشاريع الميثاق، لا سيما فيما يتعلق برصد ولوج الخدمات الأساسية. لذلك، يبدو أن الرغبة في تطبيق برنامج الرصد العالمي تتجلى في الأقوال أكثر منها في الممارسة العملية. ويظهر أيضًا، أن الحكومة تستخدم آلية المراجعة كأداة لتعزيز سمعتها كشريك هجرة موثوق به. والآن بعد أن اعتمدت الحكومة على الميثاق لإضفاء الشرعية على سياستها، فإن هذا بالتأكيد شرط جيد لكي يكون للميثاق تأثير؛ حيث أن عدم الامتثال سيأتي بتكاليف أعلى على السمعة.

والعامل الأخير، الذي يرجح أن يزيد من تأثير الميثاق؛ هو ادعاء المغرب بأنه زعيم شؤون الهجرة الأفريقية، من خلال المشاركة النشطة في إنشاء المرصد الأفريقي للهجرة، واستضافة هذه الوكالة، وقد استجاب المغرب بشكل إيجابي للهدف الأول من الميثاق حول جمع البيانات.

وبالنظر إلى أن المرصد يهدف إلى توجيه الدول الأفريقية لتنفيذ الميثاق، والإشارة إلى تشريعاته التي تشير بوضوح إلى ذلك، فإن هذه الممارسة تزيد من التأثير المحتمل للميثاق ليس فقط في المغرب، ولكن أيضًا في إفريقيا بشكل عام. ومع إنشاء المرصد، اتخذ المغرب ودول أفريقية أخرى خطوة ملموسة نحو تنفيذ الميثاق. وحقيقة أن المغرب يستضيف الآن هذه الوكالة يعزز ريادته وسمعته في أفريقيا. كما أنه من المؤكد أن عدم التزام المغرب بآلية الميثاق سيقوض هذا الموقف المزعوم. وبالتالي، يترتب على ذلك أن اكتساب السمعة أو فقدانها متورط بقوة مع حكومة ترتدي زي رأس الحربة للميثاق. وهذا يدل على أنه إذا تم استخدام ممارسة التدقيق أيضًا "للتسمية والإذلال"، سيكون لذلك عواقب على التزام المغرب. وهذا يزيد من إمكانية التأثير التدريجي للسياسات الوطنية؛ بمعنى أنه يوجه الدول للتنفيذ والتطبيق الفعال للميثاق.

2- ممارسات المجتمع المدني: عدم القدرة والإحجام على تنفيذ الميثاق

بادئ ذي بدء، يرى غالبية المجتمع المدني أن محتوى الميثاق يمثل إشكالية كبيرة، وعلى الرغم من أن عددًا قليلاً من المنظمات غير الحكومية كانت إيجابية بشأن أجزاء منه، إلا أنها لا تستدعي جميع آليات الميثاق في عملها اليومي. والسبب الرئيسي الذي تم الاستشهاد به لتفسير هذا الإحجام هو الطبيعة غير الملزمة للميثاق. وعلى الرغم من أن بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قد شاركت (مؤخرًا) في صياغته، إلا أن مشاركتها تقتصر على عدد قليل من المراجع. وتُظهر حالة الاختبار المتعلقة بالهدف 15 أن المنظمات غير الحكومية التي تراقب الولوج إلى الخدمات لا تعتمد على هذا الهدف، باستثناء منصة (PNPM)، و"المصحة القانونية الهجرة"، والتي تشير إلى ذلك بشكل سطحي في تقاريرها. وفي وقت كتابة هذه الورقة، لم تنشر أي منظمة غير حكومية تقرير مراجعة مستقل و"موضوعي" حول تنفيذ الميثاق. وهذه الممارسة لا تدعم تأثيره بشكل فعال.

ومع ذلك، فإن الإشارات الأخيرة إلى الميثاق، وحقيقة أن بعض المنظمات تشجع الآخرين على استخدامه، يمكن أن يُنظر إليها على أنها من المحتمل أن تعزز دور المجتمع المدني في تنفيذ آلياته. وقد يؤدي ذلك فيما بعد إلى زيادة قدرته على التأثير في السياسة الوطنية.

وتجدر الإشارة أيضًا، إلى عدم وجود إجراء وطني محدد بوضوح للمجتمع المدني للمساهمة في عملية المتابعة والتقييم، على عكس مرحلة ما قبل الميثاق؛ حيث نظم المجتمع المدني اجتماع "حوار المجتمع المدني 5 + 5" في عام 2019، رغم أن كيفية مساهمته في عملية المراجعة الوطنية غير واضحة، ولا تتماشى مع مقاربة "المجتمع بأكمله" الذي يتبعها الميثاق، والذي يدعو إلى المشاركة الفعالة للمجتمع المدني أيضًا في مرحلة تنفيذه. وبالتالي فإن الممارسة الحالية تقلل بالأحرى من قدرة المجتمع المدني على التأثير في فعالية الميثاق.

وبخصوص وجهات النظر النقدية للمجتمع المدني، يمكن تحديد حجتين نقديتين رئيسيتين: الأولى تشير إلى أن الميثاق يخدم فقط مصالح بلدان الشمال، والثانية تركز على تهميش الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم. ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، فتزعم أن الميثاق يفتقر إلى الشرعية؛ لأنه يدعم فقط السياسات المتعلقة بالهجرة غير النظامية في دول الشمال. وفي هذا السياق، يشير المجتمع المدني إلى أهداف الميثاق المتعلقة بالهجرة غير النظامية ومنها: مراقبة الحدود، احتجاز المهاجرين، الإعادة القسرية، إعادة أو ترخيص القبول وجمع البيانات. ويشير فحص التقارير الطوعية المقدمة من دول الهجرة الشمالية إلى أن الميثاق يستخدم بالفعل لمكافحة الهجرة غير النظامية. وعلى سبيل المثال، تُظهر المتابعة الطوعية الهولندية أن الحكومة توظف الميثاق كأداة دبلوماسية تستخدم في المقام الأول

لمكافحة الهجرة غير النظامية، وتؤكد أن هذا ليس ملزمًا، باستثناء دول الجنوب عندما تتعلق القضية بالإعادة القسرية وإعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين[129]. وهذا يؤكد الأصوات المتشككة لغالبية المجتمع المدني المغربي؛ رغم أن المقاربة التي ترتكز على مكافحة الهجرة غير النظامية لا تقتصر على بلدان الهجرة في شمال القارة. والمغرب، على سبيل المثال، يولي اهتماما كبيرا أيضا لمكافحة الاتجار بالبشر والتهريب ومراقبة الحدود وسياسات العودة؛ حيث تُظهر حالة التقييم الخاصة بالهدف 15 أن المهاجرين غير النظاميين لا يتمتعون دائمًا بإمكانية عملية وقابلة للحياة للحصول على الخدمات الأساسية. ويمكن النظر إلى هذه السياسة المغربية على أنها إجراء لمكافحة الهجرة غير النظامية في سياق الجنوب-الجنوب.[130]

وأما النقطة الثانية والحاسمة، التي تطرحها غالبية المجتمع المدني، والمرتبطة بمناقشة الشمال / الجنوب، فيتم التشكيك من خلالها في فائدة الميثاق؛ لأن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتي لم يتم اعتمادها بعد من قبل دول الشمال، موجودة بالفعل[131]. ومن وجهة نظر الجنوب، هذه الاتفاقية مهمة؛ لأنها بادرت إليها دول الجنوب ووفرت المزيد من الحماية، على سبيل المثال فيما يتعلق باحتجاز المهاجرين[132]. ويقال أيضًا أن الميثاق يهمش الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لأنه يشير إليها فقط في حاشيته، والحجة هي أن هذا يعزز "الصمت المنظم" الحالي بشأن الاتفاقية الدولية الملزمة قانونًا[133]. ومن تم فإن هذه الاتفاقية سوف يحجبها القانون المرن للميثاق بسبب الاهتمام العام الكبير الذي ولّده. وستكون الدول قادرة على استخدام الميثاق للتهرب من هذه الاتفاقية ووضعها جانبًا[134]. في حين أن هذه المخاوف معقولة؛ فحقيقة أن المغرب عضو في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يمكن أن يزيد من تأثير الميثاق

---

[129]*Arbaoui*, Het Marrakesh Compact in Nederland: niet bindend, wel een diplomatiek instrument,Verblijfblog,1September2021,https://verblijfblog.nl/het-marrakesh-compact-in-nederland-niet
-bindend-wel-een-diplomatiek-instrument/ (dernière consultation le 4 Janvier 2022). Le rapport néerlandais est disponible ici :
https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/the_netherlands.pdf (dernière consultation le 4 Janvier2022).

[130]Comparez les deux positions contradictoires de l'Inde : l'immigration est abordée de manière négative, tandis que l'émigration est présentée de manière positive pour défendre les droits des citoyens indiens à l'étranger. Voir See *Binod Khadria et al.*, The UN GCM: Its Impact on Asia, International Migration 57 (2019), pp. 290 and292.

[131]Comparez *Mariette Grange/Isabella. Majcher*, Using detention to talk about the elephantin the room:theGlobalCompactforMigrationandthesignificanceofitsneglectoftheUNMigrant Workers Convention, International Journal of Law in Context 16 (2020), p. 293. Cf *Alan Desmond*, The continuing relevance of the UN ICRMW, in Alan Desmond (ed.), Shining NewLightontheUNMigrantWorkersConvention,Pretoria:Pretoria2017,p.3

[132]*Grange/Majcher*,note132.

[133]Ibid.

[134]Ibid.

"PMM"؛ نظرًا لأنه يستند أيضًا إلى هذه الاتفاقية، ويمكن استخدام هذه الأخيرة عند تفسير الميثاق. وكذلك، عندما يتعلق الأمر بمساءلة الدولة عن عدم الامتثال للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ويمكن الإشارة إلى أهميتها كما هو مذكور في الميثاق. ويمكن تعزيز هذه العلاقة المتبادلة إذا تعاونت الآلية الحكومية المسؤولة عن الميثاق بشكل وثيق مع الدائرة الحكومية المسؤولة عن آلية التتبع لهذه الاتفاقية المذكورة. كما يمكن أن يكون لكلاهما أدوار تكميلية، وتجنب خطر ازدواجية العمل.[135]

إن تأثير الفاعلين في المجتمع المدني على تنفيذ الميثاق في المغرب يعوقه الرأي المتشكك لمعظم المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتأثيره. ونتيجة لذلك، لا تكاد توجد أي وثيقة تقدم خارطة طريق مفصلة لتنفيذ قائم على حقوق الإنسان للميثاق في سياسة الهجرة المغربية. وإلى جانب عدم وجود مشاركة رسمية في عملية المراجعة الوطنية، فإن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني غير قادرة حتى الآن، وربما غير راغبة أيضًا، على تسخير الإمكانات السياسية للميثاق بشكل كامل.

خامسا. منظور الفضاءات السياسية لإطلاق العنان لإمكانيات الميثاق

يستخدم المغرب الميثاق لإضفاء الشرعية على سياسته الحالية للهجرة، في حين أن هذه السياسة لا تتماشى بالضرورة معه. والمجتمع المدني ينتقد الميثاق، ونقده مدعوم أيضًا بنص الميثاق، وعلى سبيل المثال تقرير المراجعة الطوعية الهولندي، لكن ربما يستخف الفاعلون في المجتمع المدني بإمكانية تحميل المغرب المسؤولية عن مطالبته الخاصة بأنه بطل عالمي في تنفيذ الميثاق من خلال الإدانة والتشهير.

وبالنظر إلى المستقبل، يبدو أن التزام المغرب بالميثاق يمكن أن يتكثف في اجتماعات منظمة (UNMN) القادمة، وكذلك المنتدى الدولي لمراجعة الهجرة الذي سيعقد في عام 2022؛ إذ من المرجح أيضًا أن يزيد من تأثير الميثاق على سياسة الهجرة في المغرب، شريطة أن:

- (أ): تنشئ الحكومة قنوات للمجتمع المدني لتبادل المعلومات على أرض الواقع وتقديم التوصيات؛
- و / أو (ب) ينشئ المجتمع المدني عملية مراجعة مستقلة لضمان مدخلات حول كيفية تحقيق أهداف الميثاق.[136]

[135]Ibid.

[136]Comparez les initiatives existantes de la société civile, comme l'élaboration de manuels sur la manière d'utiliser le MCG par la société civile, par exemple en Corée, voir, see *Khadria et al.*, note 131. Voir également le séminaire en ligne organisé par l'université de Londres sur le

ويمكن إعادة صياغة التقارير المقدمة أعلاه، المتعلقة بفجوات الوصول إلى الخدمات، لإظهار مدى انسجام الوضع مع الهدف 15.

وفي الأخير، يمكن أن يكون لعمل المرصد الأفريقي للهجرة الذي يستضيفه المغرب تأثير محفز على مشاركة المغرب وأفريقيا. وأنه يوفر للحكومة المغربية الفرصة للجمع بين الدول الأفريقية حول الميثاق من أجل العمل المشترك على تنفيذه. وإذا أصبح المغرب بالفعل" بطلًا " ونجح في إظهار المزايا المحتملة لتطبيق الميثاق الدولي للهجرة، فهذا بدوره يمكن أن يؤثر على عملية تأثير الميثاق في المنطقة العربية والأفريقية.

---

thème suivant ‘Using the UN Global Compact for Safe,Orderlyand Regular Migration as an Interpretative Tool for legal practitioners’ au RU, Queen Mary, University of London, February12, 2021, https://cosmopolismigration.com/2021/02/12/webinar-using-the-un-global-compact-for-safe-orderly-and-regular-migration-as-an-interpretative-tool-for-legal-practitioners/(dernière consultation le 4 Janvier2022).